

ضرورة تبني المسؤولية الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة

د. نادية هيمة

د. جمال ين عروس

أستاذة محاضرة - ب -

أستاذ محاضر - أ -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية

وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1 الجزائر

وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1 - الجزائر

ملخص

تهدف الدراسة إلى محاولة إظهار أهمية المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات، وأن الارتقاء بتبني هذا المفهوم من شأنه تحقيق مؤشرات عالية من التنمية المستدامة، والتي تتأدي بضرورة تبني منتجات لا تضر بالبيئة وصحة المستهلك، وتحقيق التنمية المستدامة وراً محورياً في تحقيق تنافسية أعلى من خلال تفاعل عناصره مُشكّلةً أداةً تنافسيةً تستخدمها المؤسسة سبيل تحقيق التفوّق، ، وذلك من خلال التركيز على الأبعاد الثلاث والتداخل بينها وبين مبادئ المسؤولية الاجتماعية في إعداد وتنفيذ إستراتيجيتها الإنتاجية والتسويقية.

الكلمات المفتاحية :

المسؤولية الاجتماعية، التنمية المستدامة.

مقدمة

يشهد العالم اليوم العديد من المشاكل البيئية، و التي تتفاقم يوما بعد يوم بسبب الاستغلال غير العقلاني للموارد الطبيعية إضافة إلى انعدام الوعي والثقافة البيئية من خلال اللامبالاة واللامسؤولية التي يتمتع بها سواء من أفراد المجتمع، المؤسسات أو الهيئات الفاعلة، هذا ما دعا المجتمع الدولي إلى المناداة ينادي بضرورة الاستعجال للبحث

عن الوسائل والطرق للتخلص من هذه المشاكل التي تهدد الحياة البشرية والحيوانية والنباتية ولعل للمسؤولية الاجتماعية دور بارز في ذلك.

خلال العقود الثلاثة الماضية شهد العالم إدراكا متزايدا بأن نموذج التنمية الحالي (نموذج الحداثة) لم يعد مستداما، بعد أن ارتبط نمط الحياة الاستهلاكي المنبثق عنه بأزمات بيئية خطيرة مثل فقدان التنوع البيئي، وتقلص مساحات الغابات المدارية، وتلوث الماء والهواء، وارتفاع درجة حرارة الأرض (الدفء الكوني)، والفيضانات المدمرة الناتجة عن ارتفاع منسوب مياه البحار والأنهار، واستنفاد الموارد غير المتجددة، مما دفع بعدد من منتقدي ذلك النموذج التنموي إلى الدعوة إلى نموذج تنموي بديل مستدام يعمل على تحقيق الانسجام بين تحقيق الأهداف التنموية من جهة وحماية البيئة واستدامتها من جهة أخرى، في المقابل هناك من لا يعير للبيئة اهتماما فهمهم الوحيد هو التطور، والتقدم، وتحقيق المصالح الخاصة متغاضين عما يفرزه هذا التقدم من أضرار على البيئة، من خلال استنزاف الموارد الطبيعية، وبالتالي خطر نفاد ونهاية الموارد الطبيعية، الأمر الذي دعا إلى ضرورة التفكير في المستقبل والأجيال المقبلة وحققها في العيش، ويعد التفكير تبني وتفعيل المسؤولية الاجتماعية كفكرة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، وكأسلوب عصري يوفق بين الحاضر والمستقبل وعليه سوف يتم البحث عن علاقة التنمية المستدامة بالتنمية المستدامة.

1. الإطار المفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية.

تحرص المؤسسات الحديثة على تبني المسؤولية الاجتماعية التي أصبحت جزءا لا يتجزأ من إستراتيجيتها للتعامل والتفاعل مع البيئة بكل متغيراتها وعلى هذا الأساس برزت اهتمامات واتجاهات فكرية متباينة ومتعددة حيال ما يسمى بالمسؤولية الاجتماعية، حيث أثرت التغيرات التي طرأت على الظروف الاجتماعية والبيئية في مكانة هذا المفهوم

1-1. تعريف المسؤولية الاجتماعية: هناك عدة تعريف نذكر منها:

- "المسؤولية الاجتماعية هي مجموعة من القرارات والأفعال تتخذها المؤسسة للوصول إلى تحقيق وتقوية القيم السائدة في المجتمع والتي تمثل في نهاية الأمر جزءا من المنافع الاقتصادية المباشرة لإدارة المؤسسات والتي تسعى إلى تحقيقها كجزء من استراتيجياتها".¹
- "المسؤولية الاجتماعية هي التزام منشأة الأعمال تجاه المجتمع والذي يأخذ بعين الاعتبار توقعات المجتمع من المنشأة في صورة الاهتمام بالعاملين والبيئة".²
- "المسؤولية الاجتماعية هي التزام المؤسسات بالمصلحة الذاتية المتتورة التي تهتم بمصالح الأطراف الأخرى غير حملة الأسهم كمصالح العاملين، الموردين، الموزعين، المنافسين، والزبائن... الخ".³
- "المسؤولية الاجتماعية هي تعهد والالتزام المؤسسة بتعظيم تأثيراتها الموجبة وتقليل أثارها السالبة على المجتمع وهذا يعني بأن المؤسسة وانطلاقا من تحملها المسؤولية الاجتماعية تعمل على اتخاذ القرارات ذات التأثير والاستجابة السليمة والمرغوبة من قبل المجتمع، وإنها تعمل بذات الوقت على تقليص أو تجاوز أي تأثير سالب يمكن أن ينال من المجتمع جراء العمليات التي تؤديها وشكلها العرضي وغير المقصود".⁴
- من خلال التعريفات السابقة، يمكن أن نخلص إلى أن المسؤولية الاجتماعية هي الالتزام الطوعي بالتصرف الأخلاقي والمسؤول تجاه مجموعة من الأطراف (أصحاب المصلحة) من أهمهم: العاملون، العملاء (المستهلكون)، حملة الأسهم، المجتمع، البيئة، حيث ينطوي هذا التصرف على مراعاة مؤسسات للجوانب الاجتماعية والبيئية عند أدائها لنشاطاتها الاقتصادية، وحرصها على أن تكون طرفا مساهما في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية في المجتمع.

2-1. عناصر المسؤولية الاجتماعية: إن متابعة ما كتب حول المسؤولية الاجتماعية يشير إلى أن الباحثين قد حددوا عدد كبير من العناصر التي تشكل محتوى المسؤولية الاجتماعية، ولكنهم يتباينون في ترتيب أولويات هذه العناصر حيث ظهرت اختلافات في ذلك حسب بيئة الدراسة وحسب زمنها وطبيعة الصناعة المبحوثة وإجمالاً يمكن الاعتماد على العناصر كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(01): عناصر المسؤولية الاجتماعية ودورها الاجتماعي تجاه كل عنصر

العنصر	بعض ما يجب أن تدركه المؤسسة من دور اجتماعي تجاهه
المالكون	تحقيق أكبر الأرباح، تعظيم قيمة السهم، زيادة قيمة المؤسسة، رسم صورة محترمة للمؤسسة ، سلامة الموقف القانوني والأخلاقي.
العاملون	أجور ومرتبات مجزية، فرص ترقية متاحة وجيدة، تدريب وتطوير مستمر، ظروف عمل صحية مناسبة،...الخ.
الزبائن	منتجات بأسعار مناسبة ونوعية جيدة، إعلان صادق وأمين، منتجات آمنة عند الاستعمال، متاحة وميسورية للحصول على المنتج أو الخدمة، التزام بمعالجة الأضرار إذا ما حدثت، إعادة تدوير بعض الأرباح لصالح فئات من الزبائن، التزام أخلاقي بعدم خرق قواعد العمل أو السوق.
البيئة	- ربط الأداء البيئي برسالة المؤسسة، تقليل المخاطر البيئية. - اشتراك ممثلي البيئة في مجلس الإدارة، - مكافآت وحوافز للعاملين المتميزين بالأنشطة البيئية، جهود تقليل استهلاك الطاقة وسياسات واضحة بشأن استخدام المواد؛ ترشيد استخدام المياه، معالجة المخلفات.

المجتمع المحلي	- دعم البنى التحتية، احترام العادات والتقاليد وعدم خرق القواعد العامة والسلوك. - محاربة الفساد الإداري والرشوة، دعم مؤسسات المجتمع المدني، دعم المراكز العلمية ومؤسسات التعليم.
الحكومة	الالتزام بالتشريعات الصادرة من الحكومة، تسديد الالتزامات الضريبية والرسوم، تعزيز سمعة الحكومة في التعامل الخارجي، احترام مبدأ تكافؤ الفرص بالتوظيف، احترام الحقوق المدنية
الموردون	استمرار التعامل العادل، أسعار عادلة ومقبولة للمواد المجهزة، تطوير المواد المجهزة، تسديد الالتزامات والصدق بالتعامل، تدريب المجهزين على مختلف أساليب تطوير العمل.
المنافسون	منافسة عادلة ونزيهة وعدم الإضرار بمصالح الآخرين، عدم سحب العاملين من الآخرين طرق غير نزيهة.
الأقليات وذوي الحاجات الخاصة	عدم التعصب ونشر روح التسامح نحو الأقليات، المساواة في التوظيف والعدالة في الوصول للمناصب العليا، تجهيزات للمعوقين، احترام حقوق وخصوصية المرأة، فرص الترقية العادلة، تشجيع التفكير العلمي عند الشباب ونشر ثقافة التسامح..
جماعات الضغط الأخرى	التعامل الجيد مع جمعيات حماية المستهلك والنقابات، التعامل مع ووسائل الإعلام، الشفافية بنشر المعلومات المتعلقة بالمؤسسة.

المصدر: محمد الصيرفي، المسؤولية الاجتماعية للإدارة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر، 2007، ص 70.

3-1. أبعاد المسؤولية الاجتماعية: نظرا لتشعب جوانب المسؤولية الاجتماعية وكثرة مفرداتها في إطار المجالات العديدة التي تغطيها سيتم التطرق إلى دراسة أربعة أبعاد رئيسية.⁵

1-3-1. البعد الاقتصادي: إن الهدف الأساسي والأول للمؤسسات هو العمل بكفاءة وفعالية لتحقيق مردود اقتصادي، وبالتالي تحقيق أرباح من ممارسة النشاط يعني تحقيق أرباح المسؤولية الأولى للإدارة وهذا يتحقق من خلال تقديم السلع والخدمات المطلوبة والمرغوبة من قبل الزبائن إن المؤسسة لا تستطيع تحقيق الأرباح التي يتبنى لها الاستمرار في الأسواق وبالتالي لا وجود للمسؤوليات في المستويات الأخرى.

لا يشير البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية إلى الربح كجانب من جوانب الأعمال التجارية، إما يشير إلى الالتزام بممارسات أخلاقيات داخل المؤسسة كمنع الرشوة والفساد وحماية حقوق المستهلك والاستثمار الأخلاقي. وضمن هذا السياق فعلي المؤسسات إن تقوم بتبني وتطبيق مبادئ المساواة والشفافية والسلوك الأخلاقي واحترام الأطراف المعنية ويمكن النظر للبعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة من حيث:

- **المنافسة العادلة:** وذلك من خلال منع الاحتكار وعدم الضرر بالمستهلكين واحترام قواعد المنافسة وعدم إلحاق الأذى بالمنافسين بالطرق غير المشروعة؛
- **التكنولوجيا:** من خلال الاستفادة من التقدم التكنولوجي والخدمات التي يمكن أن يوفرها إضافة إلى استخدام التكنولوجيا في معالجة الأضرار التي تلحق بالمجتمع والبيئة؛
- **المساهمة:** وهي دعم الاقتصاد المحلي.

2-3-1. البعد الاجتماعي: يقوم البعد الاجتماعي للمسؤولية الاجتماعية على تحقيق رفاهية المجتمع التي تستعمل فيه المؤسسات، وتحسين ورعاية شؤون العاملين فيما ينعكس إيجابا على إنتاجهم وتنمية قدراتهم الفنية وتوفير الأمن الوظيفي والرعاية الصحية لهم كما

إن المؤسسة المسؤولة اجتماعيا تتوجه نحو المجتمع، من خلال احترام حقوق الإنسان وخاصة حقوق العمال والمستهلكين ويقوم هذا البعد على:

- مراعاة مبدأ تكافؤ الفرص في التوظيف؛
- نوعية الخدمات والمنتجات المقدسة؛
- احترام حقوق الإنسان ومنع استغلال الأطفال؛
- علاقات وشروط العمل؛
- فتح مجال الحوار وتحفيز العمال؛
- توفير فرص العمل لأفراد المجتمع لاسيما النساء والمعاقين؛
- المساواة ومنع كل أشكال التمييز؛
- تقديم الهبات والتبرعات والمساهمة في دعم الأنشطة الثقافية والحضارية؛

3-3-1. البعد البيئي: تعتبر ظاهرة التلوث البيئي من الظواهر التي عرفت اهتماما متزايد في الآونة الأخيرة، خاصة في ظل التقدم الصناعي الذي يشهده عالمنا المعاصر من خلال جميع الهيئات والمؤسسات في كافة أنحاء العالم، وانطلاق من تناسب الوعي البيئي وجدت المؤسسات الاقتصادية نفسها تتحمل المسؤولية الاجتماعية والبيئية وأصبحت تواجه المزيد من الضغوط التي تستهدف حماية البيئة⁶.

ولأن المؤسسات لها دور حيوي في تنفيذ وتخطيط مشاريع التنمية، وكونها تسع لتحقيق التميز والريادة، وضمان مكانة في السوق يتوجب عليها بناء نظام لتطوير وضبط أدائها البيئي، فلا بد عليها أن تراعي الآثار البيئية المترتبة على عملياتها ومنتجاتها، والتقليل من الانبعاث السامة والنفايات وتحقيق أقصى قدر من الكفاءة والإنتاجية من الموارد المتاحة، والتقليل من الممارسات التي قد تؤثر سلبا على حق أجيال قادمة في هذه الموارد.

لذا على المؤسسة أن تبقي جميع الجوانب المباشرة وغير المباشرة ذات الصلة بتأدية نشاطها وتقديم خدماتها وتضيق منتجاتها، كما وجب عليها استخدام معايير معينة لمعرفة

أثارها على الجوانب البيئية والتي تمكنها من التحسين الفعال لأدائها البيئي ويرتكز البعد البيئي لمسؤولية البيئية على:⁷

- استخدام تكنولوجيا أنظف؛

- تطبيق قوانين البيئة؛

- إيجاد وسائل أو طاقة بديلة للمحروقات؛

- الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون؛

تتصل بذلك المؤسسة على ما يعرف بالمكافئة البيئية، أي توفير سلع وخدمات ذات أسعار تنافسية تشبع الاحتياجات الإنسانية وتحقيق جودة الحياة وصولاً بها للمستوي الذي يتناسب وطاقات الأرض.

إن الحديث عن الكفاءة البيئية تجرنا إلى الحديث عن إدارة مخلفات المؤسسة، فالوصول إلى درجة معدومة من التلوث أمر مستفيد لذا تكمن المساعي في تحقيق الامثلية ويتم ذلك بمعالجة النفايات والمخالفات بأسلوب يدعى تسلسل إدارة النفايات المعتمد من قبل الأمم المتحدة المتضمن لقائمة من الخيارات الإدارية أطلق عليها اسم القاعدة الذهنية لإدارة المخلفات المعروفة ب7RS وتترتب فيها الأولويات كما يلي⁸:

- **تقليل المخلفات عند المصدر:** وهي مجموعة من الإجراءات التي تمنع أو تقلل من

احتمال توليد المخلفات الخطرة عند المنع وقيل ظهورها عن طريق استخدام مداخلات أقل أو قد يكون ذلك في شكل تقليل المواد المستخدمة في التهيئة والنقل؛

- **إعادة الاستخدام:** بمعنى استخدام المخلفات كما هي دون إحداث أي تغيير عليها

مثل القارورات الزجاجية أو البلاستيكية، التي يمكن إعادة استخدامها بعد عملية تعقيم بسيطة من طرف المستهلكين أو المصنعين وتعد مرحلة إعادة الاستخدام خطوة بين الاستخدام وإعادة التدوير ويعد أبسط أسلوب للحد من التلوث مما يؤدي إلى توفير كامل من المواد الخام والطاقة اللازمة لإنتاج منتجات جديدة؛

- **إعادة التدوير:** أي إعادة الاستخدام مخلفات الإنتاج لمنتجات أخرى كالبلاستيك العرق الزجاج المعادن ويتم استرجاع المواد الخام من هذه المخلفات عن طريق المعالجة الجزئية؛
- **الاسترجاع الحراري:** عن طريق حرق مخلفات الناتجة من المراحل السابقة في محارق خاصة تحت ظروف تشغيل معينة، مثل درجة الحرارة ومدة الاحتراق، للتحكم في الانبعاث ومدى مطابقتها لقوانين البيئة وتتميز هذه الطريقة بالتخلص من المواد الصلبة وتحويلها إلى طاقة حرارية يمكن استغلالها في العمليات الصناعية وتوليد الطاقة الكهربائية؛
- **القوانين والتشريعات:** وهي المربع الأصلي لكل من المؤسسة الفرد والدولة لإحداث التوافق البيئي الاقتصادي المطلوب في إطار المسؤولية الاجتماعية؛
- **إعادة التفكير وإعادة الابتكار:** أي استخدام الأفكار في كل مرة للوصول إلى الطريقة المثلى للاستفادة من المخالفات والقيام بابتكار تكنولوجية جديدة ملائمة للبيئة، إن الالتزام البيئي للمؤسسة هو التزام استراتيجي يتطلب سياسة منسجمة مع هوية المؤسسة وأهدافها، كما يتطلب عناصر وخطوات تكون متتابعة مع إمكانيات وقدرات المؤسسة⁹.
- 1-3-4. البعد الأخلاقي:** إن ما يتوقعه المجتمع من سلوك مسؤول من المؤسسات هو الوفاء بالمسؤوليات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، لكن الأمر يتطلب الالتزام بالسلوك الأخلاقي المستوعب للقيم والمعتقدات في المجتمع الذي تعمل فيه، وتتمثل المسؤولية الأخلاقية السلوك الموجه للقرارات في المؤسسة بحيث لا يتم خرق القيم والأعراف والتقاليد الاجتماعية المقبولة، وإن يلتزم المديرون بما هو صحيح مبتعدين عن ما هو خطأ وغير مقبول وتحاول إدارة المؤسسة في ظل هذا البعد نشر مفاهيم العدالة والنزاهة والانتقام والإخلاص وهذا ما يؤدي إلى شيوع في المجتمع، إن المؤسسة هي المؤثر والمتأثر بالسلوك الأخلاقي أو اللاخاقي الذي يمارس المديرون والعاملون فيها ويمكن النظر للبعد الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية من حيث¹⁰:

- مراعاة الجوانب الأخلاقية في المنافسة؛
- مراعاة الجوانب الأخلاقية في الاستهلاك والإنتاج وخاصة في مجال التسويق؛
- مراعاة تكافؤ الفرص في التوظيف؛
- مراعاة حقوق الإنسان احترام عادات وتقاليد المجتمع؛
- مكافحة القدرات والممارسات اللاخلاقية.

2. محاولة ضبط مفاهيم التنمية المستدامة.

منذ بداية الستينات من القرن الماضي تزايدت وتيرة الأصوات في العالم تحذر من خطورة تنامي اختلال التوازن بين الإنسان والطبيعة، حيث صدرت عدة دراسات وبحوث تحذر من خطورة هذا الاختلال، وكل هذا بسبب نموذج التنمية الذي كان متبعاً منذ ظهور الثورة الصناعية، حيث كان الاقتصاد ينمو بسرعة بسبب الصناعة مما أدى إلى الاستغلال المكثف للموارد الطبيعية، وأدى ذلك إلى الأضرار بالبيئة الأمر الذي دفع بالمفكرين الاقتصاديين على المستوى العالمي إلى إعادة صياغة الفكر الاقتصادي بنظرة مختلفة تراعي فيها البيئة مما أدى إلى ظهور مصطلح التنمية المستدامة.

2-1. التطور التاريخي للتنمية المستدامة: طرأ على التنمية تطور مستمر وواضح

بوصفها مفهوماً ومحتوى، وكان هذا التطور استجابة واقعية لطبيعية المشكلات التي تواجهها المجتمعات، وانعكاساً حقيقياً للخبرات الدولية التي تراكمت عبر الزمن في هذا المجال، وبشكل عام يمكن تمييز أربع مراحل رئيسية لتطور مفهوم التنمية ومحتواها في العالم، وتتمثل هذه المراحل فيما يلي¹¹:

- **التنمية بوصفها رديفا للنمو الاقتصادي:** امتدت تقريبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف العقد السادس من القرن العشرين، تميزت هذه المرحلة بالاعتماد على إستراتيجية التصنيع كوسيلة لزيادة الدخل القومي وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وسريعة، وقد تبنت بعض الدول استراتيجيات أخرى بديلة بعدما فشلت إستراتيجية التصنيع في تحقيق التراكم الرأسمالي المطلوب، والذي يمكن أن يساعدها في التغلب على مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، ومن هذه الاستراتيجيات إستراتيجية المعونات الخارجية والتجارة من خلال زيادة الصادرات، ويعد نموذج **والث رستو** المعروف باسم "مراحل النمو الاقتصادي" أحد النماذج التي تعكس مفهوم عملية التنمية ومحتواها في هذه المرحلة، فقد اشتمل هذا النموذج على خمس مراحل حاول من خلالها "رستو" تفسير عملية التنمية الاقتصادية في المجتمعات الإنسانية ككل، وهذه المراحل هي:

- مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة ما قبل الانطلاق، مرحلة الانطلاق، مرحلة النضج وأخيرا مرحلة الاستهلاك الكبير.

- **التنمية وفكرة النمو والتوزيع:** غطت هذه المرحلة تقريبا الفترة من نهاية الستينات

وحتى منتصف العقد السابع من القرن العشرين، وبدأ مفهوم التنمية فيها يشمل أبعادا اجتماعية بعدما كان يقتصر في المرحلة السابقة على الجوانب الاقتصادية فقط، فقد أخذت التنمية تركز على معالجة مشكلات الفقر والبطالة واللامساواة من خلال تطبيق استراتيجيات الحاجة الأساسية والمشاركة الشعبية في إعداد خطط التنمية وتنفيذها ومتابعتها، وتتشكل هذه المرحلة بشكل واضح في نموذج "سيرز" الشهير الذي يعرف التنمية من خلال حجم مشكلات الفقر والبطالة واللامساواة في التوزيع، فالتنمية في دولة ما في نظره هي مكافحة تلك المشكلات وإذا تفاقت واحدة أو أكثر من هذه المشكلات أو جميعها فانه لا يمكن القول بوجود تنمية في تلك الدولة حتى لو تضاعف الدخل القومي

والفردى فيه، وكذلك تتجسد هذه المرحلة فى نموذج **تودارو** الذى يحدد فيه عملية التنمية فى ثلاث أبعاد هى: إشباع الحاجات الأساسية، احترام الذات وحرية الاختيار .

- التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة/المتكاملة: امتدت هذه المرحلة تقريبا من

منتصف السبعينات إلى منتصف ثمانينات القرن العشرين، وظهر فيها مفهوم التنمية الشاملة والتي تعنى تلك التنمية التى تهتم بجميع جوانب المجتمع والحياة، وتتصاغ أهدافها على أساس تحسين ظروف السكان العاديين وليس من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي فقط، بمعنى أنها تهتم أيضا بتركيب هذا النمو وتوزيعه على المناطق والسكان، ولكن السمة التى غلبت على هذا النوع من التنمية تمثلت فى معالجة كل جانب من جوانب المجتمع بشكل مستقل عن الجوانب الأخرى ووضعت الحلول لكل مشكلة على إنفراد، الأمر الذى جعل هذه التنمية غير قادرة على تحقيق الأهداف المنشودة فى كثير من المجتمعات، ودفع الى تعزيز مفهوم التنمية المتكاملة التى تعنى بمختلف جوانب التنمية ضمن أطر التكامل القطاعي والمكاني.

- التنمية المستدامة: منذ بداية ثمانينات القرن الماضي بدأ العالم يصحو على ضجيج

العديد من المشكلات البيئية الخطيرة التى باتت تهدد أشكال الحياة فوق كوكب الأرض، وكان هذا طبيعيا فى ظل إهمال التنمية للجوانب البيئية طوال العقود الماضية، فكان لابد من إيجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد فى التغلب على هذه المشكلات، وتمخضت الجهود الدولية عن مفهوم جديد للتنمية عرف باسم التنمية المستدامة، وكان هذا المفهوم قد تبلور لأول مرة فى تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية الذى يحمل عنوان **مستقبلنا المشترك** ونشر لأول مرة عام 1987 ومع انتشار مفهوم التنمية المستدامة ارتبط ظهورها بنوعين من المشكلات التى تواجه معظم دول العالم وهذه المشكلات تتمثل فى: الانتشار الواسع والمتزايد للفقر، التدهور المستمر للبيئة الطبيعية.

2-2. مفهوم التنمية المستدامة: أصبح مفهوم التنمية المستدامة شائع الاستعمال من

طرف اللجنة العالمية (لجنة بورتلاند) المعنية بالبيئة والتنمية في عام 1987، حيث دعت اللجنة إلى التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون أن تعرض للخطر احتياجات أجيال المستقبل. حيث تتكون عبارة التنمية المستدامة من كلمتين: التنمية والاستدامة.

- **مفهوم التنمية:** هذا المصطلح ظهر بعد الحرب العالمية الثانية وبالأخص بعد

ظهور الدول المستقلة حديثاً وتعني إحداث تغييرات في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتكون في مستوى تطلعات الشعوب¹².

- تعرف التنمية بأنها عبارة عن مجموعة من الوسائل والجهود المختلفة التي من

خلالها يتم الاستخدام الأمثل للثروة المادية والبشرية والتي بدورها تؤدي الى تغيير في أنماط السلوك والعلاقات الاجتماعية¹³.

- كما يمكن تعريفها على أنها ذلك المشروع الذي يؤدي إلى خلق الإنسان الواعي

والمبدع الذي يؤثر بصورة فاعلة وفعالة في تحقيق تقدم مجتمعه اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا¹⁴.

- **الاستدامة:** يعود أصل الاستدامة إلى علم الإيكولوجيا، حيث استخدمت الاستدامة

للتعبير عن تشكل وتطور النظم الديناميكية، التي تعرضت إلى تغييرات هيكلية تؤدي إلى حدوث تغيير في خصائصها وعناصرها، وعلاقات العناصر ببعضها البعض وفي المفهوم التنموي استخدم مصطلح الاستدامة للتعبير عن طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد وعلم الإيكولوجي¹⁵.

لقد تعددت التعاريف حول مصطلح التنمية المستدامة ومن أول التعاريف التي

وضعت لها هو تعريف المجلس العالمي للبيئة والتنمية التابع للأمم المتحدة في تقريره "مستقبلنا المشترك" 1987 وهو: "التنمية المستدامة هي كل الإجراءات والعمليات المتناسقة

والمجانسة اللازمة لتغيير استغلال الموارد، اتجاهات الاستثمارات، توجهات التنمية التكنولوجية والتغيرات المؤسسية، وبما يضمن إشباع الحاجات والأنشطة الإنسانية الحالية والمحتملة مستقبلاً¹⁶.

كما عرفها وليم رولكز هاوس مدير حماية البيئة الأمريكية على أنها: "تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة، وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليات متكاملة وليست متناقضة"¹⁷.

كما تعرف التنمية المستدامة على أنها "عملية التنمية الاقتصادية التي تلبي حاجات الحاضر دون تعريض قدرة أجيال المستقبل على تلبية حاجاتهم للخطر"¹⁸.

2-3. خصائص التنمية المستدامة: تتلخص خصائص التنمية المستدامة في¹⁹:

- **الاستمرارية:** وهو ما يتطلب دخل مرتفع يمكن إعادة استثمار جزء منه بما يمكن إجراء التجديد والصيانة للموارد؛

- **تنظيم استخدام الموارد الطبيعية:** سواء الموارد غير المتجددة القابلة للنفاذ أو المتجددة بما يضمن تحقيق مصلحة الأجيال القادمة؛

- **تحقيق التوازن البيئي:** وهو المعيار الضابط للتنمية المستدامة، ويعني المحافظة على البيئة بما يضمن سلامة الحياة الطبيعية وإنتاج ثروات متجددة، مع الاستخدام العادل للثروات غير المتجددة؛

- **التنمية المستدامة تعتمد على الأسس والاعتبارات البيئية:** وذلك فيما يتعلق بـ:

أ. قاعدة المخرجات: حيث يجب أن يكون توليد المخلفات بما لا يتعدى قدرة استيعاب الأرض لهذه المخلفات أي أن تضر بقدرتها على الاستيعاب في المستقبل أو تضر بأحد خدماتها.

ب. قاعدة المدخلات: وتشمل المصادر المتجددة فاستهلاكها يجب أن لا يتعدى قدرتها على إعادة التوليد، والمصادر غير المتجددة فاستهلاك هذه المصادر يجب أن يكون أقل من المعدل التاريخي لتطوير المستخدم للمصادر المتجددة.

- **تحفيز المشاركة الشعبية:** لتنسيق الرؤى المختلفة للإبداع والعمل نحو تحقيق

أهداف مشتركة للمستقبل ولتدعيم منهجية متكاملة للاستدامة²⁰.

2-4. أبعاد التنمية المستدامة: تعتبر التنمية المستدامة مسألة مجتمعية تركز على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية حيث أن هذه التنمية لها فعالية اقتصادية واجتماعية بالإضافة إلى أنها تعنى بحماية البيئة، والتفاعل بين هذه الأبعاد من شأنها أن يساهم في تحقيق تطور ملحوظ بالنسبة للتنمية المستهدفة من هذا المنطلق يمكن صياغة أبعاد التنمية المستدامة كالتالي:

-البعد الاقتصادي: إن تطبيق مبادئ التنمية المستدامة يستدعي تدعيم وتفعيل أدوات الاقتصاد البيئي حتى تتوفر أدوات اقتصادية جيدة تساعد على استهلاك موارد الحاضر بأسلوب يراعي مصالح المستقبل، الأمر الذي يتطلب مجموعة من التشريعات لمواجهة السياسات الاقتصادية الفاشلة، بالإضافة إلى المثابرة والشجاعة للتخلص من النظام الاقتصادي الدولي غير العادل، الذي يؤدي إلى تفاقم فقر الدول النامية ومديونيتها. إن البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة يتطلب إيقاف تبديد الموارد الاقتصادية الباطنية وغير الباطنية، الحد من التفاوت في المداخل والثروة، الاستخدام العقلاني للإمكانيات الاقتصادية بالمفهوم البيئي، التقليل من الإنفاق العسكري خاصة في الدول النامية²¹.

و يمكن تلخيص أهم النقاط التي تؤخذ بعين الاعتبار في البعد الاقتصادي كما يلي²²:

- حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية.
- مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته.

- تبعية البلدان النامية.
- المساواة في توزيع الموارد.
- الإنفاق العسكري.
- التفاوت في المداخل.

-البعد الاجتماعي: يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان هو جوهر التنمية المستدامة وهدفها النهائي، ويهتم بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوزيع الموارد وتقديم الخدمات الاجتماعية الرئيسية إلى كل المحتاجين لها، بالإضافة إلى أهمية مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار والحصول على المعلومات التي تؤثر فيهم بشفافية²³.

في هذا الإطار فإن البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة يقتضي ما يلي²⁴:

- دعم خطط العمل والبرامج الوطنية للتخفيف من حدة الفقر وزيادة دخل الفرد.
- بناء القدرات ودعم الشباب وإعطاء أهمية أكبر للتعليم المهني والتدريب الملائم.
- التركيز على تقوية قدرات المؤسسات العاملة في مجال التنمية الاجتماعية.
- المساعدة على نقل وتوطين التكنولوجيا الملائمة إلى الدول النامية وتطوير القدرات في مجال البحث العلمي والاستفادة من الدعم الفني المتاح من المؤسسات الدولية.
- تقوية الروابط مع المؤسسات الدولية ووكالات التمويل ومؤسسات الأمم المتحدة ذات العلاقة بالتنمية الاجتماعية.

-البعد البيئي: يوضح هذا البعد الاستراتيجيات التي يجب توافرها واحترامها في مجال التصنيع، بهدف التسيير الأمثل للرأس المال الطبيعي بدلا من تبذيره واستنزافه بطريقة غير عقلانية حتى لا تؤثر على التوازن البيئي، وذلك من خلال التحكم في استعمال الموارد وتوظيف تقنيات تتحكم في إنتاج النفايات، واستعمال الملوثات ونقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة²⁵.

وفي هذا الإطار فإن البعد البيئي يدعو إلى ما يلي²⁶:

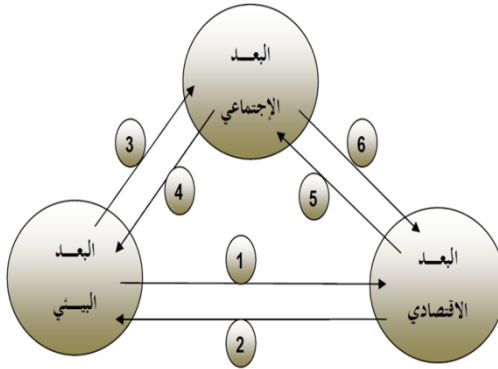
- ضرورة إعطاء سلطة اتخاذ القرارات الاقتصادية والمتعلقة بالتخطيط في يد وزارات ومؤسسات معنية كثيرا بالبيئة، وهذا يؤدي إلى إشراك المؤسسات البيئية في اتخاذ القرارات وبالتالي يقلل من المشاكل البيئية ويحد من التدهور البيئي ويزيد من استدامة النمو الاقتصادي.

- إدخال مفهوم الاقتصاد الأخضر والتنمية الخضراء في ثقافة المنتج والمستهلك، لتصبح المعايير البيئية من أهم الشروط التي يجب توافرها في السلعة حتى تدخل إلى الأسواق، ومنع دخول السلعة التي لا تراعي

- ضرورة تضمين المفاهيم البيئية في مكونات المناهج والكتب المدرسية.

- الوعي البيئي للفرد نفسه والذي إذا توفر فإنه يكون أكثر فاعلية من سن القوانين والتشريعات، ويؤثر كثيراً من الجهد والمال.

شكل رقم(1): تداخل أبعاد التنمية المستدامة.



المصدر: بيوض محمد العيد، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغربية دراسة مقارنة: (تونس، الجزائر، المغرب)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010/2011، ص. 80.

وتكمن أهم التفاعلات بين الأبعاد المكونة للتنمية المستدامة في القضايا التي يشير إليها الشكل، وهي كما يلي²⁷:

- **من البعد البيئي إلى البعد الاقتصادي:** موارد طبيعية، دور التجمعات البيئية، التكلفة الاقتصادية وحماية البيئة.
- **من البعد الاقتصادي إلى البعد البيئي:** ضغوط ممارسة من طرف الأنشطة الإنتاجية على الموارد البيئية، الاستثمار في مجال حماية البيئة وحقوق التملك على الموارد الطبيعية والبيئة.
- **من البعد البيئي إلى البعد الاجتماعي:** أهمية صيانة البيئة في خلق وتعزيز رفاهية الأفراد، الأخطار المترتبة على الصحة والأمن جراء تهديم البيئة.
- **من البعد الاجتماعي إلى البعد البيئي:** الضغوط التي تمارسها الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية على الموارد البيئية والطبيعية، أخذ المواطنين المشاكل البيئية بعين الاعتبار.
- **من البعد الاجتماعي إلى البعد الاقتصادي:** حجم ونوعية اليد العاملة وأهمية القوانين الاجتماعية لتأدية الأسواق الدور المنوط بها.
- **من البعد الاقتصادي إلى الاجتماعي:** احتمالات التشغيل ومستويات المعيشة، توزيع الدخل، تمويل مشاريع الأمن الاجتماعي والضغوط على الأنظمة الاجتماعية الثقافية تؤدي إلى اختلال ظهور الهجرة.

5-2. مبادئ التنمية المستدامة.

تستمد التنمية المستدامة قوتها من العلاقة التكاملية بين النمو والترشيد في استغلال الموارد، والمحافظة على البيئة من خلال التنسيق الفعال ضمن برنامج معين يعتمد حماية البيئة والموارد واحتياجات المجتمع معا بشرط عدم استنزاف الموارد والمحافظة على استمراريته لكي تتحقق المبادئ التالية²⁸:

- استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة: يعد هذا الأسلوب شرطا أساسيا لإعداد الخطط وتنفيذها في التنمية المستدامة، من منطلق أن البيئة الإنسانية لأي مجتمع بشقيها الطبيعي والبشري ماهي إلا نظام فرعي مهما كان حجمه، ينعكس ويؤثر تأثيرا مباشرا في عناصر ومحتويات النظم الفرعية الأخرى، ومن ثم في النظام الكلي للأرض لذلك تعمل الاستدامة بهذا الأسلوب على ضمان توازن البيئة بشكل عام.

- المشاركة الشعبية: يتطلب تحقيق التنمية المستدامة توفير شكل مناسب من أشكال اللامركزية التي تمكن الهيئات الرسمية والشعبية والأهلية والسكان بشكل عام من المشاركة في إعداد وتنفيذ ومتابعة خططها، ويطلق على هذا المفهوم بالتنمية من الأسفل ويمكن تلخيص دور الحكومات المحلية فيما يلي:

الحد من الزيادة في ارتفاع درجة حرارة الأرض، إدارة ومعالجة النفايات البيئية والتجارية والصناعية، الحد من انبعاث الغازات التي تؤثر على طبقة الأوزون، -تخفيض الاستهلاك من مشتقات النفط.

- مبدأ التوظيف الأمثل الديناميكي للموارد الاقتصادية: من خلال التوازن البيئي و التنوع البيولوجي؛

3. استدامة التمية في ظل تبني بالمسؤولية الاجتماعية.

3-1. المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة مفهومات متكاملان

يعتبر مفهوم كل من المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة مفهومين متقاربين جدا في المعنى، فالأول يهتم بدمج كل من الاهتمامات الاجتماعية والبيئية وكل من الأنشطة التجارية، أما الثاني فيعني التوفيق بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. فمجال المسؤولية الاجتماعية يشمل العناصر التالية²⁹:

- احترام البيئة: مثل مكافحة التلوث وإدارة الفضلات، الاستغلال العقلاني للمواد الأولية.

- الأمان في عملية الإنتاج وتحقيقه في خصائص المنتج.
 - إثراء الحوار الاجتماعي بين العمال والإدارة وتكافؤ الفرص، تحسين ظروف العمل، أنظمة الأجور واضحة، إعطاء الفرص في التكوين المهني.
 - احترام حقوق الإنسان: في كل من أماكن العمل، واحترام القوانين الدولية المعمول بها لحقوق العامل، ومكافحة عمل الأطفال.
 - الالتزام بأخلاقيات الإدارة: وهذا من خلال مكافحة الرشوة، وتبييض الأموال.
 - الاندماج في المجتمع من خلال التنمية المحلية.
 - التحاور والتشاور مع أصحاب المصالح.
 - الانضمام إلى المقاييس العالمية للبيئة مثل iso14000، والمعايير الاجتماعية.
- أما فيما يخص التنمية المستدامة فهي تشمل العناصر التالية³⁰:
- أ. **البعد الاقتصادي:** ويستند هذا البعد إلى زيادة الرفاهية لدى المجتمع إلى حد أقصى، والقضاء على الفقر وذلك من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النحو الأمثل، ويتمثل هذا البعد في:
- إيقاف تبديد الموارد الطبيعية.
 - تقليص تبعية البلدان النامية.
 - مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث ومعالجته.
 - المساواة في توزيع الموارد.
 - الحد من التفاوت في مستوى الدخل.
- ب. **البعد الإنساني والاجتماعي:** حيث ان هذا البعد يتناول العلاقة الموجودة بين الطبيعة والبشرية، وتحقيق الرفاهية وتحسين سبل تحقيقها، من خلال الحصول على خدمات صحية وكذا في مجال التعليم، ووضع المعايير الأمنية واحترام حقوق الإنسان، وعناصر هذا البعد هي:

- الاستخدام الأحسن والأفضل للموارد البشرية.
- توفير الصحة والتعليم في كل منطقة فوق الكرة الأرضية.
- ج. **البعد البيئي:** وينادي هذا البعد بالمحافظة على كل من الموارد المادية والبيولوجية، مثل الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية، وكذا التنوع البيولوجي، والمحافظة على المناخ في الكرة الأرضية، وهذا من خلال الأسس التي تقوم عليها التنمية المستدامة من حيث الاعتبارات البيئية السابقة الذكر.
- يتضح أن العناصر التي تحتويها وتشملها المسؤولية الاجتماعية نراها مطروحة في المفاهيم المتعلقة بالتنمية المستدامة، فكلا المفهومين مكمل للأخر، في حين يتمثل دور المسيرين فقط في مراعاة الأبعاد الثلاث للتنمية المستدامة في إدارة شؤون مؤسساتهم، وهي نفس الأبعاد التي تشملها المسؤولية الاجتماعية.
- كما يجب على المؤسسة أن تقوم بالتزاماتها تجاه المجتمع الذي تعمل في محيطه، هذا من خلال توفير مناصب شغل ومراكز تكوين للعاملين كما عليها أيضا تحسين الخدمة التي تقدمها للزبائن، كما أنها مجبرة على الاندماج في الخدمات التطوعية والخيرية والتعاونية في سبيل الإعانات التي تقدمها للفقراء والمحتاجين واحترام حقوق الإنسان وحماية البيئة، كل هذا يتمثل في المبادئ التي تقوم عليها التنمية المستدامة.
- من هنا فإن تحقيق التنمية المستدامة يحتاج إلى التزام المؤسسات، وهذا من خلال وضع سياسة واضحة وطويلة المدى من خلالها تلتزم المؤسسة بتخصص سبة من مواردها لعناصر المسؤولية الاجتماعية في كل مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وما يشترط في هذه السياسة أن تكون واضحة وسهلة الفهم من قبل المجتمع وقابلة للتطبيق ومعلنة لكل الأطراف بحيث يمكن متابعتها والاستمرار في تنفيذ برامجها والبنود التي تتضمنها المتضمنة لها لتطبيقها على الأرض الواقع.

2-3. دور المسؤولية الاجتماعية في التنمية المستدامة

إذا كانت المسؤولية الاجتماعية قد نشأت تحت الضغوط التي مارستها الجماعات المختلفة للعاملين وكذا المستهلكين، وكل من جماعات حماية البيئة والمنظمات الغير حكومية والمجتمعات المدنية، لذا فإن تطورها خلال العقود الأخيرة وهذا تحت تأثير المنافسة والتغير الحاصل في تنبؤات أصحاب المصالح، وأصبحت أكثر ممارسة في الكثير من المؤسسات التي ظهرت فيها توجهات لها جزءا من نظام المواطنة الصالحة وشريك في سبيل سعي هذه المؤسسات في تحقيق التنمية المستدامة³¹.

ظهرت العلاقة بين التنمية والمسؤولية قوية في الفترة الأخيرة، حيث ان معظم المؤسسات تتبنى المبدئين وتهتم بمسؤولياتها عن اثر النشاطات الاقتصادية من اجل مجتمع رقي ومتطور، وهذا ما يوضح العلاقة الوطيدة بين التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية، حيث أن المؤسسات تسعى بكل قواها إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال أدائها لمسؤوليتها الاجتماعية.

المسؤولية الاجتماعية تتمحور حول فكرة معينة مفادها المؤسسة ليست مجرد كيان غايته الأولى تحقيق الربح الاقتصادي والربح، من خلال توفير السلع والخدمات، إنما هي كيان اجتماعي يساهم في تحقيق التنمية المستدامة وبشكل فعال، وهذا وفق تعريف البنك الدولي للمسؤولية الاجتماعية للشركات الذي عرفها بأنها "الالتزام بالمساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة"، هذا ما يحتم على المؤسسات الاهتمام بالبيئة والمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية عوض البقاء في حلقة البحث من الثروة وتحقيق الربح، كما وجب عليها العمل على القضاء على الأعمال المغشوشة والسرقه والاهتمام أكثر بانجاز الأعمال بكل شفافية ومحاسبة كل من يخطأ، ومراعاة اخلاقيات الأعمال وحماية حقوق الموظفين والعمال، ومحاربة الفساد والدخول في مجال المنافسة الشريفة، وتتعدى أعمال المؤسسات إلى المساهمة حتى في الأعمال الخيرية لتشمل توفير الآليات الفعالة

للتصدي لكل التحديات التي تواجهه المؤسسة في المجال الاجتماعي وإيجاد الحلول لها، وتوفير الدعم من قبل الإدارة العليا ومجالس إدارتها من أجل التوصل إلى التنمية المستدامة في المجتمعات التي تعمل بها سواء كانت محلية أو حتى على الصعيد الخارجي.

يمكن القول أن المسؤولية الاجتماعية هي التطبيق العملي للتنمية المستدامة داخل الشركة، حيث أن هذا التطبيق يساهم في تعزيز وتفعيل التنمية المستدامة، فتبني المسؤولية الاجتماعية والتزام تطبيقها اتجاه كل أصحاب المصالح وفي مختلف المجالات ويعزز كم دورها في المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة ويجعل مساهمتها في تحقيق ذلك بفعالية. للمسؤولية الاجتماعية هدف رئيسي تسعى إلى تحقيقه وهو المساهمة الفعالة في التنمية المستدامة، ومن منطلق أن القرارات والأنشطة التي تقوم بها المؤسسة التي تتبنى المسؤولية الاجتماعية يمكن لها أن تساهم ويشك كبير في التنمية المستدامة

أن اندماج التنمية المستدامة في طرق وأساليب تسيير الشركة يكون بتبني هاته الأخيرة للمسؤولية الاجتماعية وذلك سعيا منها إلى تحقيق التوازن والتوفيق بين النمو الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية، والسلامة البيئية، إذا المسؤولية الاجتماعية تعد سبيلا فاعلا لتعزيز التنمية المستدامة.

الخاتمة

إن خطاب التنمية المستدامة السائد اليوم يستند بشكل أكبر على أسس بيئية، حيث كان ذلك واضحا منذ بداية ثمانينات القرن الماضي خصوصا من خلال آلية المسؤولية الاجتماعية فعبّر المسؤولية الاجتماعية نجحت الحركة الخضراء المعتدلة والتي تتأدى بفلسفة التسويق الأخضر، بالإضافة إلى إبراز الدور للبعد الاقتصادي في وضع القضايا البيئية على الأجندة السياسية من خلال قوانين جبائية متعلقة بالضرائب والمخالفات البيئية، وجعلت التنمية المستدامة تصنع في الوقت الحاضر معظم السياسة البيئية المعاصرة. وتعكس هذه السياسة وجهة النظر العامة بأن هناك حاجة لموازنة التنمية الاقتصادية مع

مطالب الاستدامة الإيكولوجية والاجتماعية. فالمسؤولية الاجتماعية تتطلب أن تأخذ النشاطات الاقتصادية في الاعتبار الآثار البيئية والاقتصادية والاجتماعية المتداخلة الناتجة عنها من أجل الجيل الحالي والأجيال القادمة.

ولذا فإن الاستدامة هي فلسفة برؤية جديدة للبحث عن بناءات اجتماعية، ونشاطات اقتصادية، وأنماط إنتاجية واستهلاكية، وتقنيات تعمل على استدامة البيئة وتمكين الجيل الحالي وتحسين حياته وضمان حياة ملائمة للأجيال القادمة. ولتحقيق ذلك لا بد من إعادة صياغة النشاطات الحالية أو ابتكار أخرى جديدة ثم العمل على دمجها في البيئة القائمة لخلق تنمية مستدامة على أن تكون مقبولة.

الهوامش والإحالات

- ¹. نظام موسي سويدان، شفيق إبراهيم حداد، التسويق مفاهيم معاصرة، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص: 82.
- ². نزار عبد المجيد البروراي، أحمد محمد فهمي البرزنجي، استراتيجيات التسويق (المفاهيم- الأسس والوظائف)، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2004، ص: 52.
- ³. نجم عبود نجم، أخلاقيات الإدارة ومسؤولية الأعمال في شركات الأعمال، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص: 201.
- ⁴. نفس المرجع السابق، ص: 204.
- ⁵. تامر البكري، التسويق أسس ومفاهيم معاصرة، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2006، ص: 201.
- ⁶. طاهر محسن الغالبي، صالح مهدي محسن العامرين المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005، ص: 45.
- ⁷. نفس المرجع ص: 46.

8. نفس المرجع.
9. طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، مرجع سابق، ص: 50.
10. علاء فرحان طالب وآخرون، فلسفة التسويق الأخضر، دار الصفاء للنشر، عمان، 2010 ، ص: 5 .
11. عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنت، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص ص. 19-22.
12. خبابة عبد الله، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2013، ص. 116.
13. جمال حلاوة، علي صالح، مدخل الى التنمية، دار شرون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009، ص. 22.
14. عبد الله محمد قسم السيد، التنمية في الوطن العربي، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 1994، ص. 27.
15. آسيا قاسمي، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة مع الاشارة الى التجربة الجزائرية، مداخلة مقدمة في الملئقى الدولي الثاني للسياسات والتجارب التنموية بالجمال العربي والمتوسطي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، الجزائر، أيام 27/26 أفريل 2012، ص. 5.
16. أحمد أبو اليزيد الرسول، التنمية المتواصلة الأبعاد والمنهج، مكتبة بستان المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص. 87.
17. عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنت، مرجع سابق ذكره، ص. 25.
18. جمال حلاوة، مرجع سابق ذكره، ص. 131.
19. أحمد أبو اليزيد الرسول، مرجع سابق ذكره، ص ص. 92-93.
20. أحمد عبد الفتاح ناجي، مرجع سابق ذكره، ص. 92.

²¹. عمار عماري، اشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، مداخله مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، أيام 08/07 أبريل 2008، ص. 10.

تاريخ الاطلاع 2015/02/28 www.univ-ecostif.com/seminars/ddurable/07.pdf

²². آسيا قاسيمي، مرجع سابق ذكره، ص. 10.

²³. عمر الشريف، استخدام الطاقة المتجددة في التنمية المحلية والمستدامة (دراسة حالة الطاقة الشمسية في الجزائر)، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007/2006، ص. 154.

²⁴. عمار عماري، مرجع سابق ذكره، ص. 11.

²⁵. آسيا قاسيمي، مرجع سابق ذكره، ص. 9.

²⁶. عمار عماري، مرجع سابق ذكره، ص. 12-13.

²⁷. بيوض محمد العيد، تقييم أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي والتنمية المستدامة في الأقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة: (تونس، الجزائر، المغرب)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011/2010، ص. 80.

²⁸. أحمد عبد الفتاح ناجي، مرجع سابق ذكره، ص. 91.

²⁹Lise Moutamalle, l'intégration du développement durable au management quotidien d'une entreprise, éditions l'Harmattan, Paris; 2004, p57.

³⁰ ضيافي نوال، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والموارد البشرية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في تسيير الموارد البشرية، جامعة أبو بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تلمسان، 2006، ص. 16-17.

³¹ عبد الله العتوم، المسؤولية الاجتماعية تسهم في تحقيق التنمية المستدام، تاريخ <http://www.airiacenteer.com/index.php> الدخول: 201314:55/4/11.